

دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتأثير أحد المؤشرات الاقتصادية في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

An econometric study using the co-integration test of the impact of one of the economic indicators on increasing economic growth in Algeria (1990-2019)

خراف مختارية¹، بولومة هجيرة²

¹ جامعة د. مولاي الطاهر. سعيدة، kherrafmokhtariag2@gmail.com

² جامعة د. مولاي الطاهر. سعيدة، bhadjira20@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/05/27

تاريخ الاستلام: 2023/02/01

Abstract:

This study aims to identify the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria through an econometric study of annual data using the co-integration model during the period (1990-2019). Positive foreign direct investment on economic growth, but at a weak rate, and therefore requires focus on domestic investment, as well as directing investors towards productive sectors

Keywords: Economic growth; foreign direct Investment; co-integration.

Jel Classification Codes: C22; C51; M51.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام نموذج التكامل المشترك خلال الفترة (1990-2019)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ولكن بنسبة ضعيفة وبالتالي يستوجب التركيز على الاستثمار المحلي وكذا توجيه المستثمرين نحو القطاعات الانتاجية

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي، استثمار أجنبي مباشر، تكامل مشترك.

تصنيفات JEL: C22، C51، M51.

1. مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها، باعتباره أحد المقاييس الهامة لتقييم أدائها التنموي، وعماملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وقدرتها على مواجهة التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك من خلال إتباع سياسات مختلفة من شأنها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية ومستمرة؛ لبلوغ الهدف الأسمى وهو تحقيق التنمية المستدامة. و من بين السياسات التي يمكن للدولة اتباعها من أجل زيادة النمو الاقتصادي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يعتبر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور الهام و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية (Solow - Swan) و نماذج النمو الداخلي من هذا المنطق اقمته التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدمها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه، وذلك من خلال اتباع سماعات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها. ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

إشكالية الدراسة:

وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

— ماهي أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

— ما طبيعة العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

فرضيات الدراسة :

- انطلاقا من اشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:
- يوجد تأثير كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019.
 - توجد علاقة إيجابية وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ازدياد انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وباعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعززة لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة الى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من المؤشرات الاقتصادية ودوره في زيادة النمو الاقتصادي.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

1.1.2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف منظمة التجارة العالمية (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد الأصلي، والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك من نية تسييرها" (فرحي، 2013، صفحة 17)

وتزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني والعالمي لكونه مصدرا هاما من مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، وتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي (الحاجة، 2017):

-يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير تخصصات مختلفة من الفنيين والإداريين؛

- نمو الاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ومن خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكانتها في السوق؛
- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي؛
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة.

2.1.2. مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر أساسية، وهي حسب (بعداش، 2008، صفحة 51) على النحو التالي:

1. رأس المال الأجنبي :

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2. الأرباح المعاد استثمارها:

تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3. القروض داخل الشركة الواحدة:

تتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم تجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان .

2.1.1. الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة

نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي (محارب، 2001، صفحة 148)

مصادر النمو الاقتصادي:

تتجسد مصادر النمو الاقتصادي في :

1. العمل: يعد العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وبالتالي في معدلات الناتج القومي. ويعتبر النمو السكاني الأساس بالنسبة لزيادة القوى العاملة النشطة. ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم (حالم، 2018، صفحة 52).

2. رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، إذ يعتبر رأس المال عنصراً تراكمياً، يتألف من مباني وأراضي وآلات وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية. يمكن لرأس المال أن يمول بطريقتين، أما عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات المالية أو عن طريق الادخار الموجه للاستثمار، لأن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل مما يزيد في القدرة على التكوين الرأس مالي للاقتصاد (منصوري، 2016، صفحة 26).

3. التقدم التكنولوجي : إن التقدم التكنولوجي من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي (رنان، 2009، صفحة 49) وهو عبارة عن تلك التقنيات الحديثة والنظم المتطورة، واكتشاف أساليب جديدة المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر بأقل وقت وجودة أكبر من خلال نفس المدخلات أو أقل (زقير، 2015، صفحة 12).

3.1.2 النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

من بين النظريات التي تطرقت لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:
التحليل الكنزري:

ركز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغيير في حجم الإضافات (الاستثمار - الإنفاق العام - الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً في حجم الناتج وإجمالي الصادرات (فائد، 2007، صفحة 6). "ويصف كيتز من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغيير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغيير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)،

وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار (دجمان، 1999، الصفحات 294-295) وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي وبالتالي حسب النظرية الكنزوية يعتبر الطلب الفعال العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي.

نموذج هارود- دومار:

حتى نتمكن من فهم طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل هذا النموذج لا بد من الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الأجنبي، وكما هو معلوم فإن رصيد رأس المال يتكون من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي (Firebaugh، 1992، صفحة 128)، ومن خلال هذا النتيجة تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.

نموذج سولو- سوان:

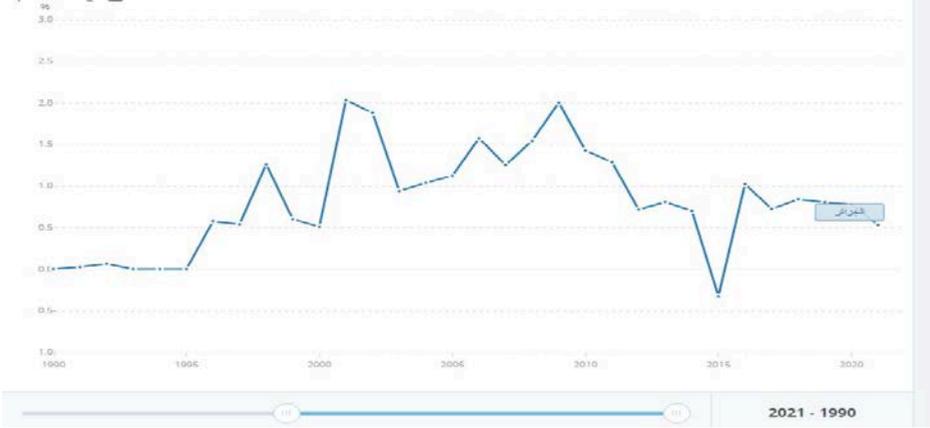
أدخل هذا النموذج عنصري العمل والمستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، ومن افتراضاته أن كل من رأس المال (المحلي والأجنبي) والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، كما قام نموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال (بلعربي، 2013، الصفحات 190-191). طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، وقد اعتبر "سولو" أن ندرة رأس المال في الدول النامية ترفع إنتاجيته الحدية، مما يشجع على انتقال رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ليعوضها عن الندرة في هذا العامل بالإضافة إلى قيامه بالاستثمار في رأس المال البشري، كما أوضح "سولو" أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل دون معدل النمو في الأجل الطويل، إلا أنه رغم إسهامات "سولو" وجهت له عدة انتقادات أهمها تبني فرضية التقارب التي خالفها تجارب النمو الاقتصادي في العالم، حيث سجلت معدلات النمو في بعض الدول الآسيوية معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الدول الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين الدول الصناعية. (محبوب، 2013، صفحة 212)

4.2.1 تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر:

1-واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الشكل الموالي يوضح تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الشكل (01) الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/assets/imageS/placeholder.png>

يظهر الشكل رقم (01) أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتميز بعدم الاستقرار فهي تتحرك زيادة ونقصانا خلال كامل فترة الدراسة، فمتوسط التدفقات الواردة قدرت بـ 1.013 مليار دولار، فأعلى قيمة سجلت سنة 2009 بـ 75.2 مليار دولار، بينما سجلت سنة 1990 أدنى قيمة بـ 335 ألف دولار أمريكي، أما خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 عرفت الجزائر سن عدة قوانين وتشريعات تتعلق بترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي، حيث كانت البداية مع قانون النقد والقرض، ثم المرسوم التشريعي 93-10 الذي مهدت الأرضية لمنح مزيد من الحرية للاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الملائم له، كما أن هذه الفترة عرفت عديد الإصلاحات الاقتصادية وعمليات التعديل الهيكلي التي تمت بمرافقة صندوق النقد الدولي. وشهدت تدفقات محدودة، ففي أحسن الأحوال لم تتجاوز حاجز 606 مليون دولار سنة 1998 ويرجع ذلك للأوضاع السياسية غير المستقرة ولعدم تعافي الاقتصاد الوطني وتحسن مؤشراته الكلية، كل هذه العوامل ساهمت في إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، غير أن الفترة الموالية من 2001 إلى 2010 شهدت التحسن التدريجي للاقتصاد وتعافيه من وضعيته الصعبة، وهذا نتيجة للإصلاحات السابقة وكذلك عودة الاستقرار السياسي والارتفاع التدريجي في أسعار النفط، وهو الأمر الذي ساهم في إقبال المستثمرين، حيث سجلت هذه الفترة استثمارات إجمالية محصورة بين

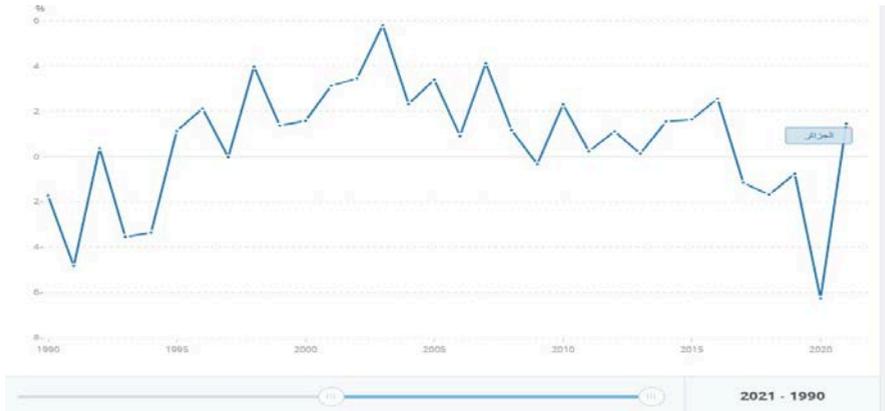
دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتأثير أحد المؤشرات الاقتصادية
في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

11.1 و75.2 مليار دولار، كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى معدل له خلال 2005-2007 بنسبة 6.5% من تراكم رأس المال الثابت أما الفترة من 2011 إلى 2017 فقد شهدت في بدايتها انخفاضات متوالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وكذلك ركود سوق النفط العالمي، حيث بلغت أدنى قيمة له سنة 2015 بقيمة قدرت بـ 537 مليون دولار أمريكي، وهذا يرجع لتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار النفط الذي حدث منتصف عام 2014 حيث انخفض إلى 59 دولار للبرميل كمتوسط سنوي خلال 2015 وهو الأمر الذي أدى لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث سجلت الموازنة العامة عجزا قدره -9.15% من الناتج المحلي الخام خلال 2015 وعجزا في الحساب الجاري قدره - 2.15% من الناتج المحلي الخام في العام نفسه (هارون، 2021، صفحة 79). كلها عوامل ساهمت في تدهور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وإحجام المستثمرين خلال تلك الفترة، وبعدها بدأ - نوعا ما- التعافي التدريجي لقيمة تدفقات FDI الواردة حيث بلغت سنة 2017 قيمة قدرها 232.1 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 8.1% من تراكم رأس المال الثابت وانخفاض سنوي قدره 405 مليون دولار مقارنة بسنة 2016 (Bank، 2018)، وبعدها شهد ارتفاعا ملحوظا حتى مطلع 2020 حصل انخفاض طفيف وذلك بسبب جائحة كورونا وما سببته من آثار اقتصادية مست كذلك الاستثمار الأجنبي.

2- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر :

المنحنى التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (02) النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/assets/images/placeholder.png>

من خلال الشكل رقم (02) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي السنوي يتميز بعدم الاستقرار والتذبذب على طول الفترة المذكورة، حيث إنه خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي سجل أدنى مستويات له وبمعدلات سالبة أعوام 1991 و 1994 و 1993 بمعدلات -2.1% و -1.2% و 0.89% ويرجع ذلك للتأثير العميق للأزمة السياسية والأوضاع الأمنية الصعبة على الجانب الاقتصادي، كما أنها الفترة التي عرفت مرحلة التعديل الهيكلي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي على الجزائر للنهوض باقتصادها وإخراجه من حالة التعثر، الأمر الذي ساهم بعد ذلك في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وارتفاع معدلات النمو التي سجلت أعلى نسبة خلال عام 1998 بمعدل 1.5%، ومع دخول العشرية الجديدة واستقرار الأوضاع السياسية ساهم الارتفاع التدريجي لأسعار النفط في تبني الحكومة عدة برامج لدعم النمو الاقتصادي وكان من بينها : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وهي كلها برامج تهدف لتعزيز عملية النمو واستعادة التوازن الاقتصادي. (منصوري، 2016، صفحة 337) حيث كان للبرنامج الأول آثار إيجابية نوعا ما على معدل النمو الاقتصادي، حيث سجل أعلى مستويات له خصوصا أعوام 2002 و 2003 و 2004 بمعدلات 6.5% و 2.7% و 3.4%، غير أن هذا التحسن لم يستمر بدليل انخفاضه بعد ذلك لمستويات لم تتجاوز 4% خلال السنوات الأخيرة، كما سجل معدل النمو خلال السنتين الأخيرتين 2017 و 2018 نسبة 6.1% و 1.2% ويرجع التحسن الطفيف لمعدل النمو في عام 2018 حسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي لتحسن النشاط الاقتصادي الذي ساهمت فيه عدة عوامل تمثلت في ارتفاع أسعار النفط والحد من الواردات الاستهلاكية واللجوء للتمويل الداخلي لسد عجز الموازنة والاستفادة من التعافي النسبي لنشاط الاقتصاد العالمي. (العربي، 2019، صفحة 19)

2.2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر فاختلقت من حيث الفترة المدروسة و النتائج المتوصل إليها ففي دراسة (نسرين، 2021) أظهرت أنه لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر إضافة إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي يستدعي ضرورة التركيز على متغيرات أخرى كالاستثمار المحلي خاصة في القطاعات الحساسة مثل قطاع السياحة و الفلاحة و الصيد البحري، أما دراسة (Houari Noureddine, 2021) فتوصلت الى وجود علاقة سببية في

اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات فهو عرضة للتقلبات السائدة في أسعار النفط العالمية أما دراسة (Lefilef، Abdelhak، 2020) فتم استخدام خمسة متغيرات مثلة للاقتصاد الكلي: الاستثمار الأجنبي المباشر حجم الصادرات حجم الواردات تكوين رأس المال باعتبارهم متغيرات مستقلة و النمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع حيث توصلت النتائج الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الواردات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حين تكوين رأس المال يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي بحيث تشجعه الدراسة تعزيز الاستثمار المحلي و توجيه المستثمر في القطاعات الانتاجية، اما دراسة (لخضر، 2018) أشارت النتائج المتوصل اليها الى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار و النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع العلم أن جل التدفقات تذهب أساسا الى قطاع المحروقات مع عدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير و أن اختلال التوازن في النمو الاقتصادي يصحح بـ42% في حين دراسة (Rafek، 2019) فكانت نتائجها مغايرة تماما حيث أثبتت أن هناك علاقة طويلة الأجل و ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و هذا راجع لتشجيع الحكومة الجزائرية المستثمرين الأجانب حيث وضحت الدراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي بـ0.03 في المدى القصير و 0.07 على المدى الطويل في زيادة النمو الاقتصادي، اما على المستوى العالمي فقد سعت دراسة (Ololade، 2022) للبحث عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا حيث أشارت النتائج أن للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع و الانفتاح التجاري و التضخم و الاستهلاك لها آثار كبيرة على النمو الاقتصادي في نيجيريا حيث توصي الدراسة الى تبني سياسة جديدة من شأنها جذب تدفق هائل للاستثمار الأجنبي المباشر و سعي لتحقيق استقرار الأسعار في الاقتصاد اما دراسة (وسيلة، 2021) قامت بتحديد نموذج قياسي معتمدة على مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق على البحث و التطوير إجمالي تكوين رأسمال، نمو انتاجية العوامل، مؤشر الانفتاح التجاري معدل النمو السكاني والمتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي حيث توصل الى ان المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما قيمته 99.01% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي نسبة جيدة كما يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة وعلاقة طردية بين نمو ناتج المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق على البحث والتطوير والمالي وتكوين رأس المال ومعدل النمو السكاني حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي الى دعم المدخرات المحلية وزيادة في الطاقة الانتاجية للبلد، فضلا على أنه

مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية. اما دراسة (Masturah Ma in, 2020) هدفت الى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمة الاقتصادي في ماليزيا حيث تم تقدير نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، اجمالي تكوين راس المال الثابت، النمو السكاني، متوسط العمر كمتغيرات مستقلة، وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة بإضافة الى التأثير الايجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، اجمالي تكوين راس المال النمو السكاني على النمو الاقتصادي في حين أثر متوسط العمر كان سالباً.

3. الدراسة القياسية:

سنحاول في هذا الجزء دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019، من خلال جمع البيانات ثم صياغة النموذج قياسي ثم تقدير النموذج عن طريق اختبار التكامل المشترك لكل من Engle- Granger في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، انطلاقاً من تحديد متغيرات الدراسة ودراسة استقرار السلاسل باستخدام ADF ثم التكامل المشترك وفي الأخير دراسة السببية لـ Granger. باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews12.

1.3. النموذج القياسي للدراسة:

انطلاقاً من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على بيانات سنوية لكل من نمو الناتج المحلي (GDP) كمتغير يقيس النمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باعتباره متغير مستقل وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019.

أ. صياغة نموذج الدراسة:

انطلاقاً مما سبق تم صياغة النموذج الاقتصادي للدراسة على النحو التالي:

$$GDP = f(FDI)$$

بعد صياغة النموذج الاقتصادي، فمن الضروري تحويله إلى النموذج الاقتصادي القياسي وفق الصياغة الرياضية التالية:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 FDI + \varepsilon_t$$

دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتأثير أحد المؤشرات الاقتصادية
في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

بجيث أن:

$\alpha 1, A0$ تمثل معاملات النموذج ET : حد الخطأ

ب. العلاقة بين متغيرات الدراسة:

الجدول (01): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP	FDI
GDP	1	
FDI	*0.385	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول وجود ارتباط موجب ومعنوي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر قدر ب (0.385) وهذا يتوافق مع طبيعة المؤشرات الاقتصادية حيث كلما زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية تزداد قيمة النمو الاقتصادي، ويشير ضعف القيمة إلى وجود مؤشرات أخرى تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

2.3. تقدير نموذج الدراسة:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

Augmented Dickey-Fuller Test والناتج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (02): استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوي			الفرق الأول			
	ثابت	ثابت و اتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	بدون ثابت وبدون اتجاه	
Gdp	-3.235	-3.123684	-0.99784	-8.596	-8.803	-8.75	
Fdi	-2.749	-2.70	-1.329	-5.605	-5.706	-5.675	
القيمة المرجحة	1%	-3.679322	-4.309824	-2.65014	-3.68919	-4.323979	-2.650
	5%	-2.967767	-3.574244	-1.95338	-2.97185	-3.580623	-1.953
	10%	-2.622989	-3.221728	-1.60979	-2.62512	-3.225334	-1.61

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم الإحصائية للاختبار ديكي فولر بالنسبة للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي أقل من القيم الحرجة وبالتالي متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (level) وهذا يعني وجود جذر وحدة، وبعد أخذ الفروق الأولى نلاحظ أن القيم أصبحت أكبر من القيم الحرجة عند كل المستويات وبالتالي متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى أي يوجد علاقة تكامل طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ب. تحديد درجة الإبطاء:

نتائج فترات الإبطاء موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP FDI						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.816695	5.885604	5.788827	1.119799	NA	-73.25475	0
5.630957*	5.837682*	5.547352*	0.881318*	12.63085*	-66.11558	1
5.939787	6.284329	5.800446	1.143839	1.146570	-65.40580	2
6.183365	6.665725	5.988288	1.404594	2.277152	-63.84775	3
6.460191	7.080368	6.209378	1.809911	1.472246	-62.72191	4
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن الخمس معايير إختارو فترة إبطاء واحدة (lag=1) لهذا سنختار فترة إبطاء واحدة.

ج. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد تحقق الشرط الضروري لتطبيق التكامل المشترك بطريقة إنجل- غرانجر وهو أن تكون السلسلتين من نفس المرتبة، قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) كخطوة أولى وهي من الشكل:

$$gdp_t = \alpha_0 + \alpha_1 fdi_t + e_t$$

تم تقدير معلمات الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة وفق نموذج التكامل المشترك لانجل - غرانجر والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (04): العلاقة طويلة الأجل

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.254164	0.567485	2.210039	0.0354
C	1.673624	0.590578	2.833875	0.0084
R-squared	0.148529	Mean dependent var		2.716667
Adjusted R-squared	0.118120	S.D. dependent var		2.070663
S.E. of regression	1.944528	Akaike info criterion		4.232256
Sum squared resid	105.8733	Schwarz criterion		4.325669
Log likelihood	-61.48384	Hannan-Quinn criter.		4.262140
F-statistic	4.884274	Durbin-Watson stat		1.479567
Prob(F-statistic)	0.035447			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

يمكن كتابة نموذج الأجل الطويل على الشكل التالي:

$$GDP = 1.254164 * FDI + 1.673624$$

نلاحظ من خلال الجدول وجود أثر طويل الأجل موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قدر بـ 1.25 وتحصلنا على قيمة فيشر المحسوبة قدرت بـ (4.88) بقيمة احتمالية 0.035 وهذا يعني أن النموذج جيد. تفسر هذه النتيجة بإمكانية الاستفادة منها في الوصول إلى مستويات عالية في النمو الاقتصادي باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية في الجزائر.

3.3. تقييم النموذج القياسي

أ. التقدير في المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل وقبل تقدير العلاقة الديناميكية (قصيرة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى نجد سلسلة البواقي e_t للعلاقة في الأجل الطويل ونختبر درجة إستقراريتها حيث أن الاختبار المعتمد لاختبار إستقرارية البواقي هي طريقة ديكي فولر الموسع وقيم T المحسوبة تقارن بالقيمة الحرجة في جدول Mckinnon عند مستوى معنوية 5% والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (05): اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي.

المتغيرات	المستوى		
	بمثاب	بمثاب و إتجاه	بدون ثابت و بدون إتجاه
e_t	-3.98	-3.89	-4.056
5%	-3.34	3.34	-3.34

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول وبالمقارنة بين قيمة T المحسوبة والقيم الجدولية في جدول Mckinnon نلاحظ أن جميع القيم هي أصغر من القيمة الحرجة، وبالتالي فإن سلسلة البواقي e_t مستقرة عند المستوى عند مستوى معنوية 5% أو متكاملة من الدرجة صفر، ومنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأحسن تفسير للعلاقة بين المتغيرين هي علاقة تصحيح الخطأ. قبل التقدير لابد من التطرق إلى مشاكل الانحدار الخطي البسيط عن طريق اختبارات تشخيصية لاختبار صحة وملائمة النموذج. وهي على النحو التالي:

1. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test والنتائج

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (06): نتائج اختبار IM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			Prob
F-statistic	0.853977	Prob. F(2,24)	0.4383
Obs*R-squared	1.926667	Prob. Chi-Square(2)	0.3816

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتأثير أحد المؤشرات الاقتصادية
في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

من الجدول (05) نلاحظ أن قيمة F تساوي (0.853977) عند مستوى معنوية (0.4383)، وكذلك قيمة كاي مربع تساوي (1.926667) عند مستوى معنوية (0.3816) مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواق في النموذج.

2- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء: (Heteroscedasticity)

لاختبار ثبات عدم التباين الأخطاء يتم الاعتماد على اختبار (ARCH) والنتائج موضحة في

الجدول التالي:

الجدول (07): نتائج عدم ثبات التباين المشروط بالإلحدار الذاتي (ARCH)

F-statistic	0.160095	Prob. F(1,26)	0.6923
Obs*R-squared	0.171355	Prob. Chi-Square(1)	0.6789

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم المعنوية أكبر من مستوى دلالة 5 % وبالتالي قبول فرضية عدم التي

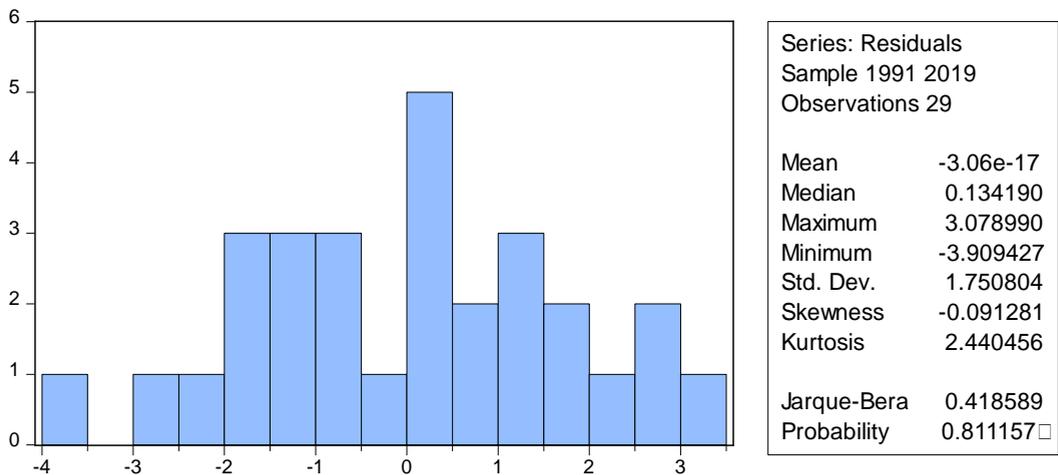
تقر بثبات التباين.

ب. اختبار إعتدالية النموذج:

وذلك باختبار التوزيع الطبيعي للبواق وهذا بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera والنتائج

موضحة كالآتي:

الشكل (03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

بينت النتائج أن قيمة Jarque-Bera تساوي (0.418589) بمستوى معنوية (0.811157) وهي أكبر من 5% وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. بعد التأكد من صحة وسلامة النموذج تم تقدير علاقة تصحيح الخطأ في الأجل القصير كما في الجدول التالي:

الجدول (08): علاقة الأجل القصير تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.045965	0.337899	0.136033	0.8928
DFDI	0.024903	0.623350	0.039950	0.9684
ET(-1)	-0.685460	0.182067	-3.764881	0.0009
R-squared	0.359575	Mean dependent var		0.006897
Adjusted R-squared	0.310312	S.D. dependent var		2.187779
S.E. of regression	1.816895	Akaike info criterion		4.129833
Sum squared resid	85.82881	Schwarz criterion		4.271277
Log likelihood	-56.88257	Hannan-Quinn criter.		4.174131
F-statistic	7.299032	Durbin-Watson stat		2.113029
Prob(F-statistic)	0.003048			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

وعليه تم كتابة معادلة التقدير على النحو التالي:

$$DGDP = 0.045965 + 0.024903 * DFDI - 0.685460 * ET(-1)$$

ظهور قيمة البواقي في المدى القصير يدل على أن قيمة الناتج المحلي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمته في المدى الطويل، لذلك في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلاف، حيث يمثل معامل تصحيح الخطأ مؤشر تعديل القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي اتجاه قيمته التوازنية للفترة الأخرى. يقيس نسبة الاختلال في الفترة السابقة $t-1$ ويتم تعديلها في الفترة t وهذا ما تحصلنا عليه بإشارة معنوية وظهور العلاقة المتوقعة السالبة في معامل حد تصحيح الخطأ وبالتالي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وهذا ما يفسر معنويته في المدى الطويل، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية من كل فترة زمنية ماضية.

4.3 اختبار السببية: Granger Causality Test

يمكننا هذا الاختبار من معرفة اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، في اتجاه واحد أو اتجاه متبادل، كما أنه من الممكن ألا تكون علاقة سببية بينهما. والنتائج موضحة في الجدول (08) التالي:

الجدول (09) اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1990 2019			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DFDI does not Granger Cause DGDP	28	0.06394	0.8024
DGDP does not Granger Cause DFDI		0.22031	0.6429

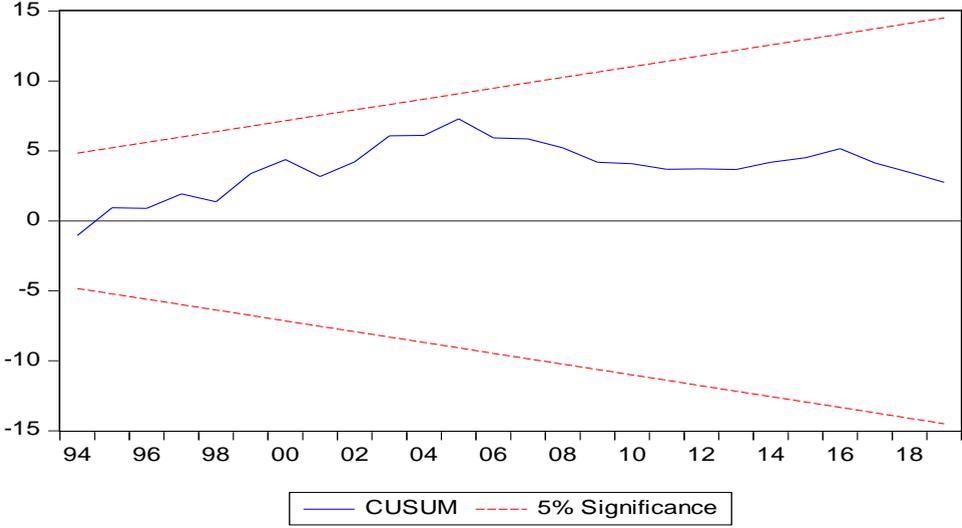
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية فيشر أكبر من مستوى معنوية 5% و منه نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد سببية بين الفرق الأول لنمو الاقتصادي مع الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي لا يوجد أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهذا ما تؤكدته النتائج السابقة بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة .

5.3 اختبار استقرار النموذج:

اعتمدنا على اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ) الذي يوضح مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير، وكذلك توضح مدى وجود أي تغير هيكلية في البيانات. نتائج الاختبار موضحة في الشكل (04) التالي:

الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل نلاحظ أن الخط البياني يقع داخل الحدود الحرجة وبالتالي نستطيع القول بأن هناك استقرار وانسجام بين معلمات الأجل القصير مع معلمات الأجل الطويل، مع عدم وجود تغير هيكل في البيانات.

4. خاتمة:

رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتعزيزه بالحوافز والامتيازات، لا يزال دون مستوى الطموح، بحيث يعتبر أهم مورد مالي خارجي بالنسبة للجزائر. و ادراكا لأهميته قامت الجزائر منذ التسعينات بتحسين المناخ الاستثماري و ايجاد هيئات مختصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تسهيل الإجراءات و تبسيطها و الرفع من مستوى الخدمات، فالجزائر تسعى جاهدة إلى توفير مناخ استثماري مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب باستعمال العديد من الاجراءات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر

ومن خلال تقدير نموذج الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

-وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وهذا يتفق مع دراسة (Houari Nouredine، 2021) ودراسة (Rafek، 2019) ودراسة (هارون، 2021)

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا راجع لمحدودية الاستثمار خارج قطاع المحروقات بحيث لا يتعدى قطاع الاتصالات، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، لازال الاهتمام بهذا القطاع كبيرا متجاهلا القطاعات الأخرى، وهذا ما يحول دون تنوع هيكل الصادرات وبالتالي بقاء الجزائر ضعيفة من حيث العدد والقيمة رغم المقومات الكبيرة التي تملكها.

-وجود علاقة ارتباط موجبة بين الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي وهذا تتفق مع دراسة (Rafek، 2019) ودراسة (Ololade، 2022) ودراسة (Masturah Ma in، 2020).

-وجود تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سينغير بـ0.385 وحدة، ويرجع ضعف القيمة إلى وجود مؤشرات أخرى تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

- وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى دعم المدخرات المحلية وزيادة الطاقة الانتاجية للبلد المضيف، فضلا على أنه مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي.

- وجود علاقة غير معنوية كون الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير يحتاج الى وقت أطول وتوفر عوامل كثيرة تسمح له بنقل الأثر الايجابي للاقتصاد المضيف، زيادة على ذلك الامتيازات التي تقدمها الجزائر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بالإعفاءات الضريبية لفترات معينة وغيرها ما يجد من الآثار الايجابية خلال الأجل القصيرة.

-عدم وجود سببية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

مقترحات الدراسة: بناء على ما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:

-تنويع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات مما يزيد في جدوى الاستثمارات وخلق مناصب عمل وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

-تطوير النظام المالي والمصرفي في الجزائر.

-تعزيز كفاءة القطاع التشريعي من خلال ادخال تغيرات مستمرة على القوانين التي تهدف الى تشجيع النشاط الاستثماري.

-تعزيز الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-زيادة الحوافز والامتيازات الممنوحة لزيادة جذب المستثمرين الأجانب.

-القضاء على مظاهر الفساد الاداري والمالي وكذا البيروقراطية.

5. قائمة المراجع:

- 1) برجى نسرين. (2021). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1979-2020. مجلة الابداع.
- 2) بشير هارون. (2021). تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة. مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية.
- 3) بوفنش وسيلة. (2021). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. *L'entreprise, Volume 10, Numero 1*, 77-91.
- 4) تقرير الأفاق العربي. (2019). الاصدار التاسع. ابو ظبي: صندوق النقد الدولي.
- 5) يحيى حولية، عبد القادر بلعربي. (2013). الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي .
- 6) دجمان،. (1999). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- 7) رحمة شيخ، عبد الله منصور. (2016). حالة عشر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات . مجلة جامعة القلمس المفتوحة للابحاث و الدراسات.
- 8) زاوية حالم. (2018). جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة و أثره على النمة الاقتصادي المستدام -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2014. جامعة فرحات عباس الجزائر: (أطروحة دكتوراه).
- 9) سردوك بلحول، بوقلي زهرة، عدوكة لخضر. (2018). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر (1996-2016). مجلة أداء المؤسسات الجزائرية *numero3, volume7*, 179-.
- 10) شوقي جباري، محمد الحداد محبوب. (2013). مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة: تونس، ليبيا، مصر، الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية.
- 11) عادل زقير. (2015). أثر تطور جهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012. جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر : (أطروحة دكتوراه) تخصص علوم اقتصادية.

- 12) عبد العزيز قاسم محارب. (2001). التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 13) عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 (أطروحة دكتوراه)2. الجزائر: تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر.
- 14) عمر عثمان زروح، عبد الله ابراهيم فائد. (2007). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا، تونس و مصر) للفترة (1986-2005). بحوث و مناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط العربي تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، ليبيا.
- 15) كريمة فرحي. (2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر (أطروحة دكتوراه)، تخصص النقود و المالية، الجزائر، جامعة الجزائر 03.
- 16) مختار رنان. (2009). التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي. الجزائر: منشورات الحياة.
- 17) الحاجة قبائلي. (2017). محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية 2002-2015. مجلة دفاتر بوادكس.
- 18) Bank, W. (2018). *Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications*, Washington, DC: World Bank. Washington: DC: World Bank.
- 19) Firebaugh, G. (1992). Growth Effects of Foreign and Domestic Investment, *American Journal of Sociology*. *American Journal of Sociology*, The University of Chicago Press, Vol. 98, No. 1, .
<http://www.jstor.org/www.sndll.arn.dzstablepdf2781194.pdf?acceptTC=true> .
- 20) Houari Noureddine, b. l. (2021). The relation ship between foreign direct investment inflows and economic growth in algeria (1988-2018). *مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية* 848-862.
- 21) Lefilef Abdelhak, C. M. (2020). assessing the impact of foreign direct investment on economic growth;Empirical study in algeria for period(2000-2017). *مجلة البشائر الاقتصادية* 922-932.
- 22) Masturah Ma in, S. S. (2020). The impact of foreign direct invetment on economic growth in Malazia. *Advances in business research , Volume 6, numero 1*.
- 23) Ololade, A. (2022). effect of foreign direct investment on economic growth in Nigeria . *مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية*، Volume5 ,numero 3, 1-11.
- 24) Rafek, N. (2019). impact of foreign direct investment on economic growth in algeria :An Bounds Testing approach. *مجلة الباحث الاقتصادي ، numero 1 volume 7, 72*